ماكرون: أقنعت

وتابع ماكرون، في مقابلة بثتها قناة "بي.أف.أم" التلفزيونية وإذاعة مونت كارلو الدولية وموقع "ميديابارت" الإخباري الإلكتروني: "لدينا الشرعية الدولية الكاملة للتحرك في هذا الإطار... لقد تدخل ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن".

ودافع ماكرون عن الهجوم على سورية، وقال: إنه مشروع وإن فرنسا وحلفاءها لم تعلن الحرب على نظام بشار الأسد"، مشيراً إلى رغبة باريس في التوصل لحل سياسي "شامل" للحرب بسورية يجمع كل الجهات الفاعلة في الأزمة.

وأضاف: "لقد تحركنا فقط حتى لا يبقى القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن بلا تأثير".

وأوضح ماكرون:" لقد وصلنا إلى نقطة أصبحت عندها هذه الضربات لا غنى عنها لاستعادة المصداقية مرة أخرى إلى كلمة مجتمعنا".

وتابع: إن العملية كانت ناجحة على المستوى العسكري "لأن كل الصواريخ التي تم إطلاقها وصلت إلى هدفها ودمرت قدرات إنتاج الأسلحة الكيماوية".

وفي واشنطن، قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي، أمس: إن واشنطن "ستفرض، اليوم، عقوبات جديدة ضد موسكو والشركات المرتبطة ببرنامج سورية للأسلحة الكيميائية".

جاء ذلك في حديث للمسؤولة الأميركية، مع قناة "سي بي إس نيوز" الأميركية.

وأضافت: إن "وزير الخزانة، ستيفن منوتشين، سيعلن غداً (اليوم) حزمة عقوبات ستؤثر على نشاط شركات تتعامل مع معدات متعلقة بنظام الأسد، واستخدام الأسلحة الكيميائية".

وتابعت: "يتعين على روسيا أن تشعر بعواقب حماية الأسد".

ولفتت هايلي إلى استخدام روسيا ٦ مرات حق النقض (فيتو)، ضد قرارات في مجلس الأمن متعلقة بالأسلحة الكيميائية في سورية.

وأردفت: إنّ مهمة الولايات المتحدة "لم تكن يوماً رحيل رئيس النظام السوري بشار الأسد؛ بل منع وقوع حرب وإرسال رسالة (لم تحدد طبيعتها)".

وحول التواصل بين واشنطن ونظام الأسد، أفادت هايلي بأن "نظام الأسد لا يستحق أن يجري محادثات مع واشنطن".

وختمت: "الولايات المتحدة لن تعقد مباحثات مع نظام الأسد، بل ستشارك في مباحثات جنيف التي تقودها الأمم المتحدة".

إصابة ٣

وتتواصل الفعاليات الشعبية السلمية بشكل يومي، منذ الثلاثين من آذار الماضي، في الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض، بالمناطق الحدودية على طول السياج الفاصل شمال وشرق قطاع غزة.

«قمة القدس»

المفاوضات وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، إذ إن هذا هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كما أعلنوا دعمهم لرؤية الرئيس محمود عباس للسلام كما أعلنها بخطابه أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط ٢٠١٨.

وأكدوا رفضهم لكل الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حل الدولتين، وطالبوا المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ عام ٢٠١٦م، الذي يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما أكدوا دعمهم مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط المنعقد بتاريخ ١٥ /١/ ٢٠١٧، الذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الدائم.

وطالب القادة والزعماء العرب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، والمؤكدة على بطلان كافة الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير معالم القدس الشرقية ومصادرة هويتها العربية الحقيقية، كما طالبوا دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

وشددوا على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسكو الصادر عن الدورة ٢٠٠ بتاريخ ١٨ /١٠/ ٢٠١٦، وطالبوا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التعسفية التي تطال المسجد الأقصى والمصلين فيه، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

وشارك في القمة ١٧ زعيماً ورئيس حكومة، وثلاثة مسؤولين آخرين مثلوا الجزائر والمغرب وسلطنة عُمان، بينما تمثلت قطر، التي قطعت السعودية علاقاتها معها في حزيران الماضي، بمندوبها الدائم في جامعة الدول العربية. ولا تحضر سورية بفعل تعليق عضويتها.

والغائب الأكبر عن القمة هو أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي لم يشارك في الاجتماع لأسباب سياسية تتعلق بقطع السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع الإمارة الغنية؛ على خلفية اتهامها بدعم تنظيمات «إرهابية» في المنطقة، الأمر الذي تنفيه الدوحة.

لكن الأزمة الدبلوماسية هذه لم تدرج على جدول أعمال القمة.

وانعقدت القمة التي تسلّمت السعودية رئاستها من الأردن، في مدينة الظهران، مقر شركة «أرامكو» النفطية، على بعد نحو ٢٥٠ كلم من إيران، الخصم الأكبر للسعودية. وسعت الرياض من خلال الاجتماع إلى التعبئة ضد هذه القوة الإقليمية، محمّلة إياها مسؤولية تصاعد الأزمات في الشرق الأوسط.

ودخلت الرياض وطهران في صراعات بالوكالة منذ سنوات عدة، من سورية واليمن إلى العراق ولبنان.

وندّد الملك سلمان في كلمته بالأعمال «الإرهابية التي تقوم بها إيران في المنطقة العربية»، وأكد «أن من أخطر ما يواجهه عالمنا اليوم هو تحدي الإرهاب الذي تحالف مع التطرف والطائفية لينتج صراعات داخلية اكتوت بنارها العديد من الدول العربية».

وبشأن لبنان، أكد القادة العرب، التضامن الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته ولكافة مؤسساته الدستورية بما يحفظ الوحدة الوطنية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أرضه. كما أكدوا حق اللبنانيين في تحرير واسترجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبة، والقسم اللبناني من بلدة الغجر وحقهم في مقاومة أي اعتداء بالوسائل المشروعة.

وبشأن سورية تطرق البيان الختامي إلى الأزمة السورية، فشدد على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

وأكد أن الحل الوحيد الممكن للأزمة يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف بما يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق، وفقاً لما ورد في بيان «جنيف ١». وأدان القادة العرب التصعيد العسكري المكثف الذي تشهده الغوطة الشرقية.

وبشأن ليبيا واليمن أكدوا مجدداً الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ورفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه. كما أكدوا استمرار دعم الشرعية الدستورية في اليمن، برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ودعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة الشرعية الرامية إلى تطبيع الأوضاع وإنهاء الانقلاب وإعادة الأمن والاستقرار لجميع المحافظات اليمنية.

وبشأن إدانات لإيران، أكدوا سيادة الإمارات الكاملة على جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

وشددوا على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والإيرانية قائمة على مبدأ «حسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها». وأدانوا التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية باعتبارها انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ومبدأ حسن الجوار وسيادة الدول.

وأدانوا كل أشكال العمليات والأنشطة الإجرامية التي تمارسها التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وكافة دول العالم، بما في ذلك رفع الشعارات الدينية أو الطائفية أو المذهبية أو العرقية، التي تحرض على الفتنة والعنف والإرهاب.

الرئيس: أميركا

لأنها لا تستحق ذلك، وقال: «دولة لا تحترم مجلس الأمن، ولا تحترم الشرعية الدولية، وتريد أن تنصب نفسها على منصة مجلس الأمن، هذا لا يجوز».

وأكد أنه لم ولن يدخر جهداً لإنهاء معاناة شعبنا الفلسطيني وتحقيق سلام ينعم به الجميع، مؤكداً أنه لن يفرط بأي حق من حقوق شعبنا، التي نصت عليها وضمنتها الشرائع الدولية.

وأعرب عن ثقته بمواصلة دعم أهل القدس ومؤسساتها، وفق الخطة التنموية الخمسية التي يرعاها البنك الإسلامي للتنمية، آملاً بتنفيذها ضمن جداول زمنية محددة.

وأكد الرئيس عباس ضرورة الدعوة لتشجيع زيارة القدس وفق ما أقره مجلس الجامعة العربية في آذار الماضي، حتى يشعر أهلها بأن الأمة العربية معهم وتحتضنهم وتقف إلى جانبهم، وهذا ليس تطبيعاً مع إسرائيل، لأن زيارة السجين لا تعني زيارة السجان.

وبخصوص المصالحة الوطنية، أكد الرئيس أن مساعيه «لتحقيق المصالحة وتوحيد أرضنا وشعبنا لم ولن تتوقف»، وأنه لم ولن يتخلى عن شعبنا في قطاع غزة.

وتساءل: كيف يمكن أن تستمر حكومة الوفاق بتحمل المسؤولية دون أن يتم تمكينها من تسلّم جميع مهامها كاملةً في قطاع غزة كما في الضفة والالتزام بالسلطة الواحدة والقانون الواحد والسلاح الشرعي الواحد؟ وجدد موقفه «إما أن نتسلّم كل شيء ونتحمل المسؤولية، وإما لا».

وشدد على أن المجلس الوطني «سينعقد نهاية الشهر الجاري على أرض فلسطين، لتعزيز صمود شعبنا وتمتين جبهتنا الداخلية»، وأكد: سنواصل التمسك بالثوابت الوطنية، والدفاع عن مشروعنا الوطني الذي ضحى من أجله الشهداء والأسرى والجرحى، الذين كان آخرهم شهداء وجرحى وأسرى هبّة القدس، ومسيرات العودة السلمية، في ذكرى يوم الأرض.

السيسي يدعو

ومنذ أشهر، تتبادل حركة «حماس» من جهة، وحركة «فتح» والحكومة من جهة أخرى، اتهامات بالمسؤولية عن تعثر تنفيذ اتفاق مصالحة تم توقيعه بالقاهرة، في تشرين الأول ٢٠١٧، لإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي القائم منذ العام ٢٠٠٧.

وأضاف السيسي: إن انقسام أصحاب القضية الفلسطينية «يستنزف قواهم ومواردهم الضئيلة ويفتح الباب أمام من يريد تكريس الاحتلال الإسرائيلي كأمر واقع، ويسعى لإنهاء حلم الشعب الفلسطيني في الحرية والدولة المستقلة».

وتابع: «مصر تعمل مع الأشقاء الفلسطينيين لإنهاء الانقسام.. آن الأوان لتجاوز المنافسة الحزبية، ولإعلاء وحدة الوطن لخوض معركة التفاوض والسلام».

وشدد السيسي على أن «الحق العربي في القدس ثابت وأصيل وغير قابل للمساومة»، محملاً المجتمع الدولي المسؤولية حيال مواجهة مخططات مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني.

الجبير: مبادرة

ولفت الجبير إلى أنه تم إقرار إقامة قمة اقتصادية في بيروت، العام المقبل، وكذلك الاتفاق على عقد القمة العربية الـ ٣٠ المقبلة في تونس.

من جانبه، أكد أبو الغيط، أن وثيقتين صدرتا عن القمة: الأولى وثيقة تعزيز التعاون والأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة، والثانية «إعلان الظهران» الذي يتناول كافة محاور العمل ورؤية القمة العربية للمشكلات التي يواجهها العالم العربي، مشيراً إلى أن القمة تناولت أكثر من ٢٥ بنداً تغطي جميع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعلن أبو الغيط عن تسلم رسالة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، عبّر فيها الأخير عن رغبة بلاده في إقامة أقوى العلاقات مع الدول العربية.

تونس تستضيف

وقال الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، في كلمة بالجلسة الختامية لـ«قمة القدس»: إن بلاده مستعدة لاستضافة القمة العربية المقبلة.

الاتحاد الأوروبي

وقالت، في كلمة أمام القمة العربية المنعقدة بشرق السعودية، أمس: «من واجب الأوروبيين والعرب التنسيق من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط».

وأضافت: «الأوضاع تتفاقم في الأراضي الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة»، مشددة على أن الحل الوحيد لأزمة الشرق الأوسط «هو حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين».

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في سورية، شددت على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الكيماوية، فيما أكدت في الوقت نفسه على أهمية المفاوضات كسبيل لحل الأزمة السورية.

الاحتلال يزعم

«النفق الذي تم تدميره من قبل الجيش الإسرائيلي هو أطول وأعمق نفق تم اكتشافه على الإطلاق».

وكتب على حسابه على «تويتر»: «لقد استثمرت ملايين الدولارات في حفر النفق، بدلاً من استثمار هذه الأموال في تخفيف محنة ومعاناة السكان المحليين».

وفي محاولة منه لتأليب الرأي العام الفلسطيني في القطاع على المقاومة و«حماس»، قال ليبرمان، موجهاً كلماته لسكان القطاع: «حماس» تحرق أموالكم عبثاً في حفر الأنفاق التي سنكتشفها وسندمرها.

من جانبه، قال الجيش في بيانه: «لقد تم رصد وإحباط مسار النفق في عملية هندسية داخل الأراضي الإسرائيلية بقيادة القيادة الجنوبية العسكرية وفرقة غزة وهيئة الاستخبارات وسلاح الجو وهيئة التكنولوجية والوسائل القتالية، حيث تم متابعته في مرحلة مبكرة وبشكل متواصل حتى إحباطه».

ووظف جيش الاحتلال مزاعم تفجير النفق، للتحريض على المقاومة الفلسطينية بغزة، وعلى حركة «حماس» على وجه الخصوص، وذلك في محاولة منه لحرف الأنظار عن جرائم جنوده بحق المدنيين في «مسيرات العودة الكبرى» المتواصلة للأسبوع الثالث على طول السياج الأمني، حيث استشهد ٣٣ فلسطينياً وأصيب الآلاف بجراح برصاص جيش الاحتلال الذي استهدف المتظاهرين السلميين.

وتوعّد جيش الاحتلال فصائل المقاومة وحركة «حماس» وحمّلها مسؤولية ما يحدث في قطاع غزة وعلى طول السياج الأمني من مسيرات، زاعماً أن المقاومة تستغل مسيرات العودة من أجل مواصلة عملياتها العسكرية والمسلحة فوق وتحت الأرض.

وختم: إنه سيواصل عملياته ونشاطه على طول السياج الأمني بذريعة عدم المساس بأمن المواطنين في جنوب البلاد، لافتاً إلى أنه يكثف من العمليات والنشاط الميداني والاستخباراتي والتكنولوجي للكشف عن الأنفاق، إلى جانب مواصلة بناء عائق أمني لحماية مواطني البلاد وسيادة إسرائيل، على حد تعبيره.

إسرائيل تواصل

وأضاف: إنه أبلغ رئيسة الوزراء البريطانية بأن «هذه السياسة يجب التعبير عنها من خلال منع دول ومجموعات إرهابية من امتلاك قدرات نووية».

وحذر نتنياهو مجدداً من التواجد الإيراني في سورية بعد أن تعهد سابقاً عدم السماح لتلك الدولة بتثبيت أقدامها عسكرياً بسورية المجاورة.

وتابع نتنياهو: إنه أبلغ ماي بأن الرئيس السوري بشار الأسد «يجب أن يفهم أنه عندما يسمح لإيران وحلفائها بترسيخ وجودهم العسكري في بلاده فإنه يعرض للخطر سورية واستقرار المنطقة».

وحذر وزيران إسرائيليان، أمس، من أن إسرائيل ستواصل «التحرك» ضد إيران في سورية.

وقال وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان، العضو في الحكومة الأمنية المصغرة، لإذاعة الجيش الإسرائيلي: «سنواصل التحرك ضد تمركز عسكري لإيران في سورية يشكل تهديداً لأمن إسرائيل».

من جهته، صرح وزير التعليم نفتالي بينيت، العضو أيضاً في الحكومة الأمنية، بأن إسرائيل تملك «حرية تحرك كاملة».

وقال: «لن نسمح لإيران بالتمركز في سورية. لا يمكن أن تصبح حدودنا الشمالية ساحة مفتوحة لبشار الأسد» الرئيس السوري.

القدس: الاحتلال

وفي سلوان، اقتحمت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، عدة أحياء من بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى.

وقال شهود عيان: إن أصحاب متاجر في المنطقة أغلقوا محالهم؛ خشية اقتحامها من هذه الطواقم، علماً أن طواقم البلدية تنفذ حملات دهم لمحال تجارية ولمنازل المواطنين، لصالح الضرائب المختلفة، أبرزها ضريبة الأملاك «الأرنونا»، بالإضافة لتوزيعها وبشكل مستمر ومتواصل لإخطارات هدم إدارية أو غرامات مالية في المنطقة بحجة البناء دون ترخيص.

من جهة ثانية، اقتحم ١١٢ مستوطناً، صباح أمس، المسجد الأقصى المبارك، بحراسات مشددة من قوات الاحتلال.

وتمت الاقتحامات عبر مجموعات صغيرة ومتتالية، ونفذ خلالها المستوطنون جولات استفزازية ومشبوهة، تخللها الاستماع إلى شروحات حول أسطورة الهيكل المزعوم، وسط محاولات متكررة لإقامة طقوس وشعائر تلمودية صامتة.

قلق إسرائيلي

وأكملت: «رد الفعل الإيراني قد يؤدي إلى سقوط إسرائيليين، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصعيد في المنطقة، لذلك يُبدي الجيش في إسرائيل استعداده لهجوم إيراني محتمل».

وتابعت: إن لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية شعوراً بأن الرد الإيراني متوقع في أي لحظة، بسبب إعلان إيران عن مقتل ضباط لها في الهجوم، على غير عادتها سابقاً في إخفاء خسائرها، وكذلك التغطية الصحافية الواسعة في إيران لجنازة قتلاها، وكشف روسيا بشكل سريع عن أن الطائرات التي استهدفت الإيرانيين في قاعدة «التيفور» تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، وأيضاً لتكرار المسؤولين الإيرانيين أن إسرائيل ستتلقى الرد على هجومها.

ولم تعلن إسرائيل رسمياً مسؤوليتها عن الغارة على القاعدة، لكن مصادر إيرانية وسورية رسمية اتهمتها بشن الهجوم.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن مصدر عسكري قوله: إن «طائرات إسرائيلية من طراز أف ١٥ أطلقت عدة صواريخ من فوق الأراضي اللبنانية استهدفت القاعدة».

وتحدثت وسائل إعلام دولية عن مقتل ١٤ شخصاً في الغارة.

ونشرت وكالة أنباء فارس الإيرانية صور وأسماء من قالت: إنهم ثلاثة من أفراد الحرس الثوري الإيراني قتلوا في الغارات.

وترى «يديعوت أحرونوت» أن إعلان إسرائيل قبل يومين أن الطائرة الإيرانية دون طيار التي أسقطتها إسرائيل قبل شهرين كانت مفخخة، جاء للقول تحديداً لروسيا: إن إيران باتت تعمل بشكل مباشر ضد إسرائيل، وليس عبر من تصفهم بأنهم وكلاؤها في المنطقة، لذلك كان على إسرائيل أن ترد على ذلك باستهداف مواقع إيرانية بشكل مباشر.

وفي سياق متصل، قالت القناة الإسرائيلية الثانية: إن أجهزة الأمن الإسرائيلية تخشى من أن يؤدي الهجوم الثلاثي على سورية إلى آثار سلبية على إسرائيل.

ونقلت القناة الإسرائيلية الثانية، أمس، عن مسؤول إسرائيلي لم تنشر اسمه قوله: إن هناك قلقاً في إسرائيل من أن يعتبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة قامت بما يجب القيام به في سورية، فيأمر بسحب القوات الأميركية منها، لتجد إسرائيل نفسها منفردة في مواجهة التمدد الإيراني خاصة العسكري في سورية، وبشكل عام قرب الحدود مع إسرائيل جنوباً.

كما قال المسؤول الإسرائيلي: إن إسرائيل قلقة من أن يؤدي الهجوم الأميركي البريطاني الفرنسي على سورية إلى التعجيل في تنفيذ صفقة بيع روسيا منظومة صاروخية متطورة مضادة للطائرات والصواريخ لسورية، الأمر الذي سيجعل مجال التحرك الإسرائيلي ضيقاً فيها، وسيحد من حرية سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء السورية.

وقد تنفذ روسيا صفقة بيع المنظومة الصاروخية المتطورة المضادة للطائرات والصواريخ للأسد، يقول المسؤول الإسرائيلي، رغم مطالبة إسرائيل لروسيا بعدم تنفيذها.

الخليل: للمرة الثانية... الاحتلال يحرم ٤٠ طالباً وطالبة من قرية زنوتا من التعليم

الخليل - "معا": صادر جنود الاحتلال، مساء أمس، الأثاث والخيام الخاصة بمدرسة زنوتا الأساسية المختلطة في بلدة الظاهرية جنوب الخليل للمرة الثانية، بعد أن أقدم على هدمها الأسبوع الماضي، ومصادرة كل محتوياتها.

وفي هذا السياق، أكد مدير التربية والتعليم العالي في جنوب الخليل، محمد سامي، أن قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي سيطرت على مدرسة زنوتا، وسلبت الخيام التي وفرت كحل مؤقت لحين بناء المدرسة من أجل ضمان سير العملية التدريسية.

واعتبر سامي "أن هذا العمل الإجرامي والتحريض الممنهج ضد وزارة التربية والتعليم العالي ومدارس التحدي يأتي ليؤكد للعالم أجمع أن دولة الاحتلال هي المحرض الرئيس في المنطقة ضد كافة أشكال الحياة، مضيفاً: إن ما نفذته قوات الاحتلال وإعادة الكرة والاعتداء تحت غطاء الليل على المدرسة ما هو إلا دليل على همجية الاحتلال الذي يعتقد بأن الفجر غير قادم وأنه لن تفضح تلك الانتهاكات".

ووجّه سامي رسالة عاجلة إلى أحرار العالم وكافة المؤسسات الدولية والإنسانية والمؤسسات الإعلامية، بفضح تلك الانتهاكات التي تتم تحت جنح الظلام، مطالباً إياهم بضرورة توفير الدعم لتلك المدرسة.

وشدد سامي على "أن مدرسة زنوتا الأساسية (التحدي رقم ٧) لن تهزم أمام تلك الغطرسة التي تحاول وبكل الوسائل قتل الطفولة والتحدي، وأن ما يحدث حالياً على أرض زنوتا وصمة عار في جبين محتلٍ غاصب".

ومن الجدير بالذكر أن الاحتلال سلب خياماً كانت تأوي ٤٠ طالباً وطالبة من قرية زنوتا، وسلب الأثاث الذي وفرته وزارة التربية والتعليم العالي لاستمرار المدرسة الموجودة في تجمع بدوي محاط بالمستوطنات.

الاحتلال يفرض إغلاقاً شاملاً لمدة ٣ أيام

تل أبيب - فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية والمعابر مع قطاع غزة، بمناسبة ذكرى ما يسمى "عيد الاستقلال".

ووفقاً لتعليمات المستوى السياسي وتقدير الموقف، قرر الاحتلال فرض إغلاق كامل، ابتداء من منتصف ليلة اليوم (الإثنين)، وسيتم إعادة فتح المعابر ورفع الإغلاق في منتصف ليلة الخميس، وفقاً لتقدير الموقف.

.. ويمنع إنشاء شبكة مياه غرب بيت لحم ويحتجز معدات

بيت لحم - وفا: منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، موظفي بلدية نحالين غرب بيت لحم من إنشاء شبكة مياه للشرب، واحتجزت المعدات.

وأفاد نائب رئيس بلدية نحالين، هاني فنون، لوفا، بأن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة، ومنعت الموظفين من القيام بإنشاء شبكة مياه في منطقة "واد سالم" شمالاً؛ بحجة عدم الترخيص، علماً أنها تعتبر المتنفس الوحيد للتوسع العمراني، ويوجد فيها منزلان مشيدان سابقاً.

وأشار فنون إلى أن قوات الاحتلال احتجزت كافة المعدات، من جرافة صغيرة "باجر"، ومركبة شحن، وأنابيب حديدية، مهددة إياهم بأنه في حال مواصلة العمل فيها سيعرضون أنفسهم للمتابعة والاعتقال.

التماس لـ"العليا الإسرائيلية" لإلغاء أوامر إطلاق النار على "مسيرات العودة الكبرى"

القدس - «الأيام»: قدّمت جمعية حقوق المواطن ومنظمة "ييش دين"، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان "مسلك"، ومركز الدفاع عن الفرد، ولجنة مناهضة التعذيب، التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية، مطالبة إياها بإلغاء أوامر إطلاق النار التي تسمح لجنود الجيش الإسرائيلي بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وقالت هذه المنظمات: إن المتظاهرين لا يشكلون خطراً على حياة جنود الاحتلال، ودعت المحكمة الإسرائيلية العليا لإقامة مناقشة طارئة للالتماس، قبل المظاهرات المتوقعة نهاية هذا الأسبوع.

وجاء في الالتماس، الذي قدّم عن طريق المحامي مخائيل سفارد من منظمة "ييش دين"، والمحاميين دان يكير وروني بيلي من جمعية حقوق المواطن، أنّ الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين في إطار الأحداث بغزة، على حد علم مقدّمي الالتماس، تسمح للجنود بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين المُصنّفين من قِبلهم كـ "محرّضين مركزيين" أو "مثيري شغب مركزيين"، حتى إن لم يشكّلوا خطراً فعلياً وفورياً على حياة الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، الأوامر بإطلاق النار تسمح للجنود بإطلاق النار على المتظاهرين لمجرد اقترابهم من الجدار الحدودي من جهة غزة، حتى إن لم يشكّلوا خطراً على حياة الآخرين. هذه الأوامر تسمح للجنود بإطلاق النار على المتظاهرين بسبب اقترابهم من الجدار الحدودي من الجانب الغزي، حتى إن لم يشكّلوا خطراً على حياة الآخرين.

وجاء في الالتماس: "يدور الحديث هنا عن مقتل أعداد غير معقولة من المدنيين دون أن تكون هناك حاجة للتبرير بأنهم هددوا بشكل ملموس وفوري حياة مواطنين إسرائيليين أو حياة قوات الأمن الإسرائيلية".

وأشار مقدّمو الالتماس، إلى أنّ تنظيم المظاهرات في غزة ليس محظوراً، وإذا تضمنت المظاهرات أعمال عنف أو محاولات لعبور الجدار، فإنّ هذه الأعمال تعتبر اضطرابات مدنية، والقانون يجيز إطلاق النار فقط عند وجود خطر فعلي على حياة الآخرين. وحتى إذا تعاملنا مع منطقة المظاهرات على أنّها منطقة قتال، بسبب النزاع بين إسرائيل و"حماس"، فإنّ المظاهرات بحد ذاتها لا تعتبر جزءاً من القتال، ولا تسري عليها قوانين الحرب.

وجاء أيضاً في الالتماس أنّه على ضوء ادعاء الدولة بأنّ إسرائيل لا تعتبر قوة احتلال في غزة منذ فك الارتباط، فإنّ الجيش الإسرائيلي غير مخوّل قانونياً بالإعلان عن الجانب الغزيّ منطقة مغلقة، ولا يجوز له إطلاق النار على الداخلين إلى هذه المنطقة لمجرّد دخولهم إلى هناك.

ويتطرّق الالتماس إلى "المدونة الأخلاقية" للجيش الإسرائيلي، والتي تنص على حظر استخدام الجنود للسلاح لإيذاء أشخاص غير مسلّحين.

وقال مقدمو الالتماس: "من المؤسف أن نضطر لتقديم هذا الالتماس الذي ينص عمّا هو مفهوم ضمناً بحظر إيذاء وقتل مواطنين إلا إذا شكّلوا خطراً على حياة أشخاص آخرين، فهذا الالتماس يُعنى بحياة الإنسان، وقد قُدّم لعدم وجود خيارات أخرى، وعلى إثر ممارسات الجيش الإسرائيلي وتنفيذ تهديدات القيادة السياسية، وزير الأمن وقادة الجيش بإيذاء المدنيين".

ويوضّح مقدّمو الالتماس أنّ "القواعد الآمرة في القانون الدولي بخصوص استخدام الأسلحة تنص على أنّه يجوز استخدام قوة قاتلة فقط لغرض الدفاع عن حياة أشخاص في خطر، وليس لغرض الدفاع عن أي قيمة أخرى؛ فالدفاع عن الحياة هو الحق الوحيد الذي يبرر المخاطرة بالحياة".

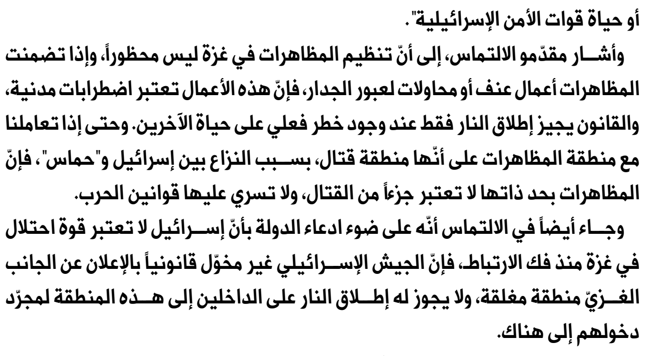

دولة فلسطين

السلطة القضائية

محكمة صلح بيت لحم

الرقم 2013/541

التاريخ 2018/4/2

تبليغ بالنشر

في القضية الحقوقية رقم 2013/541 صلح بيت لحم

[illegible]

قلم التبليغ

رئيس قلم الحقوق / محكمة بيت لحم

فقد بطاقة هوية

رام الله : اعلن انا عدي ناجح محمد خطاب عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

رنتيس : اعلن انا حسن فايز حسن ابو سليم عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

اعلن انا انشراح جميل العبد موسى من سكان دير عمار عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

اعلن انا داود خالد داود كردي عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي تحمل رقم ٨٥٤٣٤٣٦٢١ فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

اعلن انا محمود يوسف محمود بيوض من سكان قبيه عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

جلبون - أعلن أنا ليندا محمود عواد أبو الرب عن فقد بطاقة هويتي الشخصية التي تحمل الرقم ٨٥٩٧٩٠٩١٧، الرجاء ممن يجدها أن يسلمها لأقرب مركز شرطة، وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

دير قديس : اعلن انا ابراهيم حموده سلامه عزازمه عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد جواز سفر فلسطيني

كفر مالك : اعلن انا وسيم ياسر اسماعيل حمايل فقد جواز سفري الفلسطيني الذي اجهل رقمه ، فالرجاء ممن يجده ان يسلمه لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

اريحا - اعلن انا طارق حافظ إبراهيم اسعيد عن فقد بطاقة هويتي الشخصية التي اجهل رقمها، الرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة او مكتب نبيل العسلي للخدمات مقابل البريد بأريحا تلفون ٢٣٢١٩٤٥ و ٢٣٢٤٠٤٥ وله جزيل الشكر.

فقد بطاقة هوية

رام الله - اعلن انا خالد فرنسيس عبد الكريم جرادات عن فقد بطاقة هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها فالرجاء ممن يجدها ان يسلمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.